ندوة بحثية حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية بمستغانم.

المحور الثالث: دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار المحلي.

عنوان الورقة البحثية: دور الحماية المدنية في استغلال الموارد السياحية لغرض تحقيق التنمية المحلية بولاية مستغانم.

من إعداد:

أ.طاري عبد القادر طالب دكتوراه تسيير استراتيجي دولي، جامعة مستغانم، مخبر بحث POIDEX، tariaek74@yahoo.fr

أ.بلمختار فضيل طالب دكتوراه تسيير استراتيجي دولي، جامعة مستغانم، مخبر بحث POIDEX، @yahoo.com

أ.صالحي ليلى طالبة دكتوراه اقتصاد دولي، جامعة مستغانم، مخبر بحث POIDEX، @yahoo.com

الملخص:

من خلال هذه المداخلة نحاول معرفة واقع الاستثمار السياحي وجهود الدولة المبذولة في ترقيته ليصبح كأحد البدائل الاقتصادية التي تعول عليها الجزائر بدل الاعتماد على الريع البترولي. ومعرفة دور الجماعات المحلية على رأسهجهاز الحماية المدنية في استغلال الموارد السياحية لغرض تحقيق التنمية المحلية لولاية مستغانم .

وقد توصلنا إلى أن ولاية مستغانم تتميز بصفات جذابة للسائح، والأرضية خصبة للاستثمار السياحي، وتسعى الجماعات المحلية إلى تركيز كل الجهود والتسهيلات والاهتمام الوارد من خلال النصوص التشريعية والتنظيمية، إلا أن هذا لم يكف للوصول ولاية مستغانم إلى وجهة سياحية بالدرجة الأولى. ويتجلى هذا من خلال ضعف مداخيل مساهمة السياحة في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمارات السياحية ما يعني المزيد من البحث الجاد عن الحلول لأجل النهوض بهذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، معوقات الاستثمار، الجذب السياحي، التنمية المحلية.

مقدمة: تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الجوهرية للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية ويلعب الفرد فيها الدور الأكبر في ذلك من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السياح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات، ومواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السياح.

إن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة إقليميا في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها إثر الفاعلية في الميدان السياحي.

وتسعى الدولة لتحقيق ذلك بإعطاء السلطة التنفيذية للهيئات المختلفة في الإطار المحلي ويأتي دور الجماعات المحلية على رأسها جهاز الحماية المدنية ليلعب ويحل المحل الشرعي والديناميكي في تحريك عجلة التنمية محليا.

وسعى الجزائر اليوم إلى إعطاء فرصة لجماعات المحلية لتمول نسها بنفسها، حيت تعمل مؤسسة الحماية المدنية على مرافقة كل المشاريع للنهوض بالقطاع السياحي في ولاية مستغانم، وبناءا على هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للحماية المدنية أن تساعد القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية مستغانم؟

وبناءا على ذلك يتم التطرق إلى ما يلي:

1. ماهية السياحة والتنمية المحلية؛
2. إبراز عناصر الجذب السياحي في الجزائر وفي ولاية مستغانم خصوصا ؛
3. تقييم أداء الحماية المدنية في القطاع السياحي من خلال مؤشرات إحصائية وصفية تسمح لنا بمعرفة واقع القطاع السياحي في ولاية مستغانم.

أولا: ماهية السياحة والتنمية المحلية.

I. **ماهية السياحة:** تعتبر السياحة ظاهرة إنسانية وصناعة لها مكانة بارزة في الاقتصاد، وقد مرت بمراحل متعاقبة وهي:

1. **السياحة في العصور البدائية والحقبة الأولى:** تمتد من قبل التاريخ و إلى الألف الخامسة قبل الميلاد (5000 قبل الميلاد)، أي حتى بزوغ عصر الحضارات في وادي الرافدين (العراق) والحضارة الفرعونية (مصر)، بدأت هذه المرحلة من ظهور الإنسان من 1840م ومن أهم سمات هذه المرحلة: حب الانتقال؛ حاجة الإنسان: الهرب من خطر الحيوانات المفترسة؛ استكشافات الأراضي المحيطة.[1]

[1]– نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة (سلسلة السياحة والفندقة1)،دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن،الطبعة الأولى،2001، ص12،11.

وتشير المعلومات التاريخية أن أولرحلة في التاريخ كانت رحلة "السلام" البحرية التي أرسلتها الملكة المصرية "حتشبسوت" عام 1490 قبل الميلاد إلى بلاد "بنت" "punt" أو ما يعرف حاليا بالصومال.[2]

2. **السياحة في العصور القديمة:** تبدأ مع نشأة حضارة بلاد الرافدين والفراعنة في خمسة آلاف (5000) قبل الميلاد وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع عشر(14). ومن خصائص هذه المرحلة:

أ - ظهور النقود والمعاملات والتبادل التجاري وبالتالي ظهور الملكية الفردية.

ب - ظهور الأديان والمعتقدات.

كل ذلك أدى إلى ظهور ظاهرة السياحة التي لم تعد ظاهرة محكومة بقوانين الطبيعيه فقط بل بقوانين وتشريعات الدولة إضافة إلى ظهور حدود الدول ومالها من قوانين بحيث فرض على السائح احترامها.[3]

ومن أبرز الرحلات السياحية في هذه المرحلة كانت في بلاد الإغريق عندما كانت تفد جماعات من اليونانيين القدماء إلى منطقة جبل أولمبيالمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع في تنظيمها عام 776 قبل الميلاد مع كثرة التردد على المسارح من أجل المتعة والترويح عن النفس وهو ما شجع بعد ذلك على المطالبة ببناء فندق لزوار "أثينا" وكان ذلك خلال القرن الرابع قبل الميلاد.

3. **السياحة في العصور الوسطى:** تمتد هذه الفترة بين حوالي القرن الخامس ونهاية القرن الخامس عشر الميلاديين واتسمت هذه المرحلة بنشاط وتعدد الرحلات التي قام بها كل من الأوربيين والعرب.

فقد نشطت الرحلات البحرية الأوربية خلال القرن 15 مع بداية حركة الاكتشافات الجغرافية التي كان من نتائجها اكتشاف "الأمريكيتين" عام 1492، و"رأس الرجاء الصالح" عام 1497.[4]

والأهم من ذلك كله تطور السفر عند العرب بدافع حب الترحال والاستكشاف ومن أهم الرحالة العرب:

- ابن بطوطة: كانت رحلته في إفريقيا وآسيا، انطلق من المغرب العربي واستمرت رحلته أكثر من 25 سنة دون معلومات وافية عن البلدان التي زارها بمخطوطه سماها (تحفة النظائر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار).

- من الرحالة الأوروبيين "ماركو باولو" الرحالة الإيطالي الذي قام برحلته في القرن الرابع عشر في القارة الأسيوية.[5]

4. **السياحة في العصر الحديث:** تمتد هذه المرحلة بين القرن السادس عشر ونهايه القرن التاسع عشر الميلاديين، وشهدت هذه المرحلة التي بدأت بعد بدء حركة الاكتشافات الجغرافية خلال القرن 15، حيث بدأت الرحلات القارية داخل الأقاليم المجهولة فيما يعرف بقارات العالم الجديد، وفي أواخر القرن الثامن عشر (ق18) وبداية القرن 19 أحدثت الثورة الصناعية تغييرا كبيرا في وسائل المواصلات والاتصال الذي أدى إلى اختصار الوقت والمسافات وزيادة عدد المسافرين.[6]

---

[2]– إياد عبد الفتاح النسور ، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية (مدخل مفاهيمي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص21، 22.

[3]– نعيم الظاهر، مرجع سابق،ص.13،12.

[4]خالد الكواش،السياحة،مفهومها–أركانها–أنواعها،دار التنوير للنشر و التوزيع،الجزائر،الطبعة الأولى،2007،ص.13 ،14.

[5]– مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى،2001، ص.24.

[6]– خالد الكواش، مرجع سابق، ص.17،16.

وبدأت صناعة السياحة تتبوأ مكانة مرموقة مستفيدة من حملات الإعمار ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما في عام 1957م بدأ عصر الفضاء يحقق نجاحات باهرة حيث تم إطلاق المركبة الفضائية (Sputnik). أما في عام 1970 بدأت مرحلة الطيران المتقدم باستخدام طائرات الـ (JET) النفاثة الكبيرة، وقد بدأت أيضا مرحلة السياحة الواسعة النطاق (Mass Tourism) فأصبحت صناعة السياحة من أكبر الصناعات في العالم.[7]

السياحة العالمية بين فترة الأربعينات والتسعينات تميزت عن سابقاتها بزيادة حجم عدد السياح والتطور السريع لنمو الحركة السياحية في العالم وذلك نتيجة لبعض العوامل:

أ - خروج الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية منهكة في جميع المجالات جعلها تفكر في تحقيق نمو اقتصادي سريع في كافة المجالات من بينها قطاع السياحة الذي تميز بسرعة نموه.[8]

تعريف السياحة: تختلف تعاريف السياحة باختلاف نظرة الباحثين والدارسين لها، وذلك في شتى التخصصات، فمنهم من يتأثر بها كظاهرة اجتماعية، وآخرون كظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية أو كعامل من عوامل امتداد العلاقات الإنسانية والثقافية.

تعريف السياحة لغة: كلمة "TOUR" تعني يدور ويجول، وسار على وجه الأرض، كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية "TORNO".[9]

أمّا في اللغة الإنجليزية "TOURISM" تدل على الدوران والانتقال، أطلق عليها هذا المفهوم في سنة 1643 ليدل على السفر والتجوال من مكان إلى آخر.[10]

تعريف السياحة اصطلاحا: ظهرت هذه الكلمة في القرن التاسع عشر ميلادي، عرّفوا بها الأسفار البريطانيون اتجاه أوربا ، فتعرف بنشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط، وهي عبارة عن تجوال الإنسان من مكان لآخر، ومن زمن إلى آخر، خارج البلاد أو داخله لمدة لا تقل عن 24 ساعة، و تكون لعدة أغراض، منها ثقافية و دينية، رياضية واجتماعية، أعمال وغيرها.[11]

لم تعد صناعة السياحة كما كانت عليه منذ سنوات، فقد بدء في معظم مجالات الحياة اليومية، وتجاوزت كل الحدود الضيقة لتدخل بقوة إلى كل مكان لتؤثّر وتتأثر به، فقد تمكنت من كل الأزمات إذ لوحظ نموا مستمرا لها عاما بعد عام[12].فصناعةالسياحة تمثل التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في إنتاج المنتج السياحي عند شراء وتوفير البضائع والخدمات التي تلبي حاجيات السياح وترضيهم، حيث تقوم صناعة السياحة على عدة عناصر مهمة و ضرورية وفقا للشكل رقم (01).

---

[7]– حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص62،61.

[8]– كشكوش بومدين، التسويق السياحي، مقاربة اقتصادية واجتماعية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2002، ص.5 ,6.

[9]– أحمد محمود مقابلة ، صناعة السياحة،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص19.

[10] –http://www.moe.edu.kw/pages-ECurrieulum/stage/Elective/student/osra-2/02.pdf.p13.

[11]– ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 1997، ص 22.

[12]–أحمد محمود مقابلة، مرجع سابق، ص24.

شكل رقم (01):عناصر صناعة السياحة.

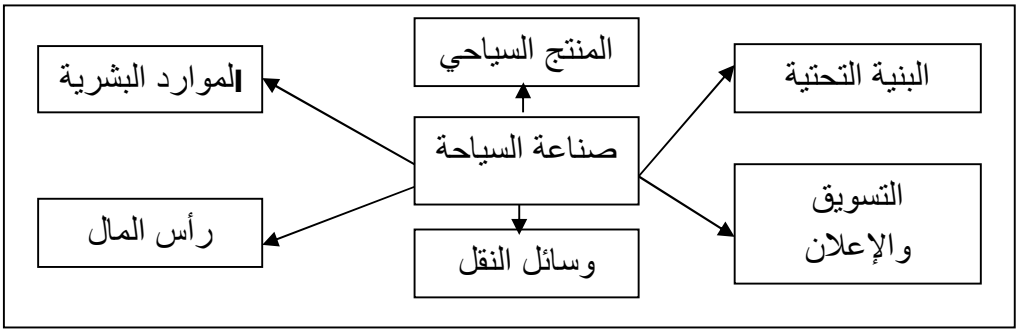

Source :http://www.moe.edu.kw/pagesECurrieulum/stage/Elective/student/osra-2/02.pdf.p15.

إذ تمثل السياحة أيضا عملية انتقال زمنية يقوم بها عدد هائل من سكان العالم حيث يتركون محل إقامتهم الدائمة متجهين نحو أماكن أخرى داخل حدود بلدهم أو خارجها، وتكون الإقامة مختلفة من شخص إلى آخر حسب الظروف المتمثلة في :[13]

- ✓ الإمكانيات المادية للسائح و قدرته على الإنفاق أثناء الرحلة:
- ✓ قوانين النقد و تقلبات أسعار الصرف:
- ✓ مدى تأثير المغريات السياحية في البلد المضيف.

على السياحة صناعة القرن العشرين أو بترول القرن الواحد والعشرين، فالعالم النمساوي: **هيرمان فونشوليرون**Von Herman Sholleron عرّفها في سنة 1910 على أنها الاصطلاح الذي يطلق على العمليات المتداخلة خصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب، وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة معينة. فالسياحة ما هي إلا إبداع وابتكار إنساني حسبما جاء في تعريف المؤرخ (Marc Boyer)[14] ، وهي أيضا مجموعة من الأنشطة البشرية تعمل على تحقيق هذا النوع من الصناعة و الأسفار، و تتعاون على إشباع رغبات السائح[15]

مفهوم السياحة في الإسلام: اعتبر ديننا الإسلامي السياحة خلال ما ورد في القرآن الكريم من وسائل تقرب العبد إلى ربه عزوجل حين امتدح السائحين والسائحات فيوله تعالى:<<التائبون العابدون الحامدون السائحون الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله و بشرالمؤمنين>>.[16] ووردت لفظة السياحة في قوله تعالى: << فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين >>.[17]

معنى السياحة من هذه الأيات الكريمة سياحة العبد إما للتقرب من خالقه بالصلاة والصوم، أوتجولا في الأرض للتعبد والتأمل في ملكوت الخالق وأياته في خلقهورد في قوله تعالى:<< قل سيروا في الأرض فانظروا كيف

---

[13]–مثنى طه الحورى،إسماعيل محمد الدباغ، مرجع سابق، ص42.

[14]Jean –pierre LOZATO-GIOTART ,Géographie du tourisme de l'espace consommé à l'espace maîtrisé,éditions PEARSON ,France ,2003,p9

[15]––زيد عبوي، فن إدارة الفنادق و النشاط السياحي،دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع،عملن ،الأردن،ط2008،1،ص169.

[16]– سورة التوبة، رقمها 9، مدنية، الآية رقم 112.

[17]– سورة التوبة، مرجع سابق، الآية رقم 02.

بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير»[18]،وإما مسيرة استثمار بالنسبة للذين يضربون في الأرض للعلم أو العمل.

مفهوم السياحة في القوانين الوضعية: عرف الألماني « جوبير فرويلر »«GuyerFreuler»، السياحة عام 1905على أنها: « ظاهرة من ظواهر عصرنا، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة، ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة ومتوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل»[19]. نلاحظ أن هذا التعريف يؤكد على:

- ✓ البعد الاجتماعي الناتج عن زيادة أوقات الفراغ والحاجة إلى الراحة وتغيير الهواء في هذا العصر:
- ✓ التأكيد على أهمية التطور التكنولوجي ودوره في تطوير الاتصالات الاجتماعية:
- ✓ أهمية السياحة في توطيد العلاقات بين الشعوب:

نستنتج أن هذا التعريف قد ركز على الجانب الإنساني والاجتماعي للسياحة، وأهمل الجانب الاقتصادي.

يعرف « كرافت وهنزكر »« W. Hunziker et kraft » في عام 1942 السياحة بأنها: «مجموعة العلاقات والنشاطات التي تتشكل من خلال تنقل وإقامة الأشخاص خارج مكان إقامتهم المعتادة، طالما أن هذا التنقل لا يهدف إلى تحقيق ربح »[20].

يبين هذا التعريف وجود عنصرين أساسين تقوم عليهما السياحة هما الحركة والتنقل، لكنهما يعتبران غير كافيين لتحديد مفهوم دقيق للسياحة، مثلا عدم تحديد مدة الإقامة.

تعريف المنظمة العالمية للسياحةOMT: نظرا لاختلاف التعاريف من مفكر لآخر ومن بلد لآخر، وبهدف توحيد أسس الإحصائيات السياحية، قامت المنظمة العالمية للسياحة بتحديد تعريف لهذه الظاهرة وهو كالآتي: «

السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع، للراحة أو لأغراض أخى. وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليها كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة »[21].

قد تكون السياحة الخارجية في بعض الأحيان سالبة وفي بعضها الأخر موجبة حيث أن:

---

[18]– سورة العنكبوت، رقمها 29، مكية، الآية رقم 20.

[19]– ريان درويش، الإستثمارات السياحية في الأردن: الحصيلة والآفاق المستقبلية ،مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 11.

[4]– Pierre Py : le tourisme, un phénomène économique, édition les études de la documentation française, Paris 1996 , P 09.3

[21]– المنظمة العالمية للسياحة،" مفاهيم، تعاريف وتصانيف لإحصاءات السياحة"، دليل في رقم 1 ، 1995، ص 10.

إياد عبد الفتاح النسور ، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية (مدخل مفاهيمي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص21، 22.

✓ **السياحة السليبة:** ويقصد بها سياحة الخروج أو المغادرة، " تحصل بذهاب مواطني البلد للسياحة في الخارج، ويتحقق جراء ذلك إنفاق سياحي من العملة الصعبة، قد وفروها داخلبلدهم الأصلي، ذالك يشكل عبئا على ميزان المدفوعات، وبالتالي يكون لهذا النوع من السياحة أثر سلبي على ميزان المدفوعات"[22].

✓ **السياحة الإيجابية:** وهي سياحة الدخول والاستضافة، و" تحصل بحضور مواطنين أجانب إلى دول معينة أي دخول سياح أجانب إلى البلد، ويحقق ذلك عائد سياحي من العملة الصعبة يدعم ميزان المدفوعات ويساعد في زيادة الدخل الوطني"[23] .

II. ماهية التنمية المحلية:

1. **تعريف التنمية المحلية:** قدمت العديد من التعاريف للتنمية المحلية من طرف الهيئات الاقتصادية والمنظمات وبعض الاقتصاديين، حيث عرفت هة الامم المتحدة التنمية المحلية بأنها" العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة".

أخذ مفهوم التنمية المحلية أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في سنوات الثمانينات، هذه الدراسات تمثل في ما قام به كلا من André Joyal وGabrielle Tremblay وJ.M.Fantan في كندا و Xavier Greffeفي فرنسا الذي عرف التنمية المحلية "على أنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل اقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد هذا الإقليم" .[24]

عرفها الاقتصادي Jean- Louis.Guigeu في كتابه Le Développement Local انها عبارة عن " التعبير على التضامن المحلي الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتثمين ثرواتهم المحلية التي ستقود الى التنمية الاقتصادية".[25]

وعرفها عبدالحميد عبد المطلب على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"[26]

وعرفها José Arocénaبأنها "تجنيد السكان من أجل تحسين المحيط الذي يعيشون فيه مع توفير قنوات دعم تنمي عمل الفاعلين المحليين وتضافر الجهود لخدمة المجتمع المحلي".[27]

---

[22] مروان السكر، السياحة مضمونها و أهدافها، دار مجدلاوي، الأردن 1994، ص 11.

[23] نفس المرجع، ص 11.

[24] علوني عمار، دور **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص 186

[25] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف،2011 ، ص 62

[26] عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2001، ص 13.

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها عبارة عن رغبة في الارتقاء بالمستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع معين ضمن اقليم محدد وذلك بالاستفادة من موارده وخصائصه لتحقيق القيمة المضافة في تلك المنطقة.[28]

2. **أبعاد التنمية المحلية:** التنمية المحلية لها ابعاد عديدة تشملها عملية التنمية وهي:[29]

- ✓ **البعد الاقتصادي:** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الاقليم المحلي اقتصاديا. وذلك من خلال القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة مثل الزراعة، الصناعة، وغيرها..

بحيث يمكن النهوض بالنشاط الاقتصادي من أجل توفير فائض قيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة الى ذلك يمكن توفير فرص عمل وبالتالي امتصاص البطالة من جهة و عن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة اخرى سواء بتحقيق الاكتفاء المحلي او التوزيع الى الاقاليم الاخرى، كما تعتمد التنمية المحلية على تطوير البنى التحتية من خلال بناء الهياكل القاعدية المحلية كالطرقات والمستشفيات والمدارس، وبالتالي استقطاب رؤوس الاموال وجذب الاستثمار.

ويعتمد البعد الاقتصادي المعايير التالية:

- تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية.
- الانتاج من أجل التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات.
- نقل التكنولوجيا الجديدة.

- ✓ **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على ان الانسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات.

هناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة بالبعد الاجتماعي مثل: لتعليم، الصحة، الامن والإسكان. ويتضمن البعد الاجتماعي المعايير التالية:

- تحسين جودة الحياة.
- تخفيض وطأة الفقر.
- تحقيق العدالة والمساواة.

---

[27] Pierre-Noel Denieuil**, introductionaux théories et à quelques pratiques du développement local et territorial**, Analyse et synthèse bibliographique en écho au séminaire de Tanger (25-27 Nouvembre1999), Bureau international du travail Genève,2005. P05

[28] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص62

[29] غربي أحمد "**أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية،المركز جامعة المدية، العدد الرابع، 2010، ص48ـ51

✓ **البعد البيئي:** أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما الى ذلك من مشاكل بيئية إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم.

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي الى تدهور النظام البيئي. على هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الانتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع. وفيما يلي المعايير التي يعتمدها البعد البيئي:

- تقليص انبعاث غازات التدفئة.
- الحفاظ على الموارد المحلية.
- توفير منافع الصحة المحسنة والمنافع البيئية الاخرى.
- المحافظة على محفظة الطاقة المتعددة المحلية.

3. **مؤشرات التنمية:** ثمة مؤشرات مركبة عديدة ذات صلة بالتنمية تعدها جهات دولية، مثل تقرير الحرية الاقتصادية الذي تصدرهالمؤسسة الأمريكية" Heritage Foundation" بالتعاون مع صفيحة " Wall Street Journal" سنوياوهو يعنى بتحرر الاقتصاد ومدى تدخل الدولة فيه. أيضاتصدر منظمة الشفافية الدولية" Transparency International" تقريرها السنوي المتعلق برصد مدى تفشي الفساد في العالم علماً أن مقاربتها تعتمد على احتساب مؤشر تفشي الفساد الذي يتراو مستواه بين 100(أعلى درجة شفافية) و0(درجة عالية من الفساد). بالاعتماد على بعض البيانات التي تم استقاؤهامن 13 مسحاً تبحث في عدد التي تكتسي شفافية المعلومات و تضارب المصالح، وتقوم بهذه المسوحات عدة مؤسسات عالمية مستقلة من بينها : المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤسسة التنمية الإدارية، والبنك الدولي.

واحتلت الدنمارك المرتبة الأولىمن176 : بمؤشر 2016 بتقدير 90 درجة من 100 درجة، تلها نيوزيلندا،فيلندا، السويد،وسويسرا. بينما تذيلت الصومال قائمة الدول176 كأكثر دول العالم فسادا وانعداما للشفافية ب 8 درجات.وجاءت نتائج معظم الدول العربية في المؤشر مخيبة للأمال مع عدم حدوث تغير ملحوظ في ترتيبها مقارنة بنتائج السنوات الماضية، ولم تفلح سوى دولتين عربيتين هما الإمارات (70 درجة) وقطر (69 درجة) في تخطي حاجز الخمسين درجة المطلوب في المؤشر، واحتفظت الدولتان بنفس ترتيبهما للعامين الماضيين 24، 31 على التوالي . بينما كانت الأردن في المرتبة 57، السعودية 62، عمان64، البحرين 70 بينما تشاركت الكويت، تونس، وتركيا المرتبة 75 والمغرب 90 بينما تأخرت الجزائر عن دول المنطقة وعن ترتيب السنوات الماضية الى 108.

- **مؤشرات اقتصادية:** تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد. ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الاجمالي GNP كمعدل التصدير والاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس الى قيمة الصادرات. وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الاجمالي GNP أو GDP الكلي أو للفرد.
- **مؤشرات اجتماعية:** ظ حركة مؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الاحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية ومنها: تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة. وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الا بتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.
- **مؤشرات الحاجات الأساسية:** نتيجة لقصور أداء الGNP لدوره في قياس التنمية، جرت محاولات عديدة لتلافي ذلك القصور وتنوعت اتجاهاتها ومنهجياتها من تصحيحه الى استحداث مؤشرات، حيث قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية الأساسية واقترحوا صيغ تصنيف لها وحاولوا تحديد .ار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة.مثل: قياس الاستهلاك، قياس عرض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الاساسية، قياس التغيرات في مستوى الدخل، تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاصلاح.
- **مؤشرات الرفاه ونوعية الانتاج:** يدور جدل حول الدخل مقابل الانفاق كمعيارللرفاه وهناك ثلاث مقاربات لقياس الرفاه وهي: أدلة الرفاه الحقيقية، والإنفاق الكلي، والدخل الكامل.

بينما مؤشر نوعية الحياة والذي يعتبر حديث نسبيا. وهصدر الاهتمام بالقناعة ورضا الفرد عن حياته أي ت بالضرورة متماشية مع التقدم الاقتصادي أو التقني. فهو يغطي بشكل عام مفاهيم مثل الامن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضا الذاتي.

ثانيا: عناصر الجذب لسياحي في الجزائر وولاية مستغانم .

I. **عناصر الجذب السياحي في الجزائر:** تتمتع لجزائر بعدة مقومات وخصائص تميزها عن غيرها من البلدان لا سيما تضاريسها وموقعها لجغرافي ومناخها، مما يأهلها لتحقيق التميز في المجال لسياحي، ومن بين هذه الخصائص والمقومات:

1. **الموقع:** تقع لجزائر بين خطي عرض ° 18 و ° 38 شمالا وبين خطي طول ° 09 غربا و ° 12 شمالا بمساحة تقدر ب 2381741 كلم، وشريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم يتسم بمختلف المناظر والشواطئ .

2. **الأقاليم:** تنقسم الجزائر إلى أقاليم تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي وهي:

- ✓ إقليم الساحل: يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ الرملية والخلجان.
- ✓ إقليم التل: يتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة وتنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية.
- ✓ إقليم صحراء: يحتل حوالي 80 % من الأراضي الصحراوية.

3. **المناخ:** تتميز الجزائر بتنوع مناخها حيث يسود منطقة التل في الشمال مناخ البحر المتوسط فهو دافئ جاف صيفا معتدل ممطر شتاءا وهي أكثر المناطق رطوبة حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار ما بين 400 إلى1000 مم وتتراوح درجات الحرارة ما بين ° 25 في الصيف و ° 11 في الشتاء، ومناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى ° 05 أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة تصل إلى أكثر من° 30 ، أما منطقة الصحراء فتعتبر من المناطق المتطرفة في درجات الحرارة اليومية فضلا عن الرياح والجفاف. وعموما لا يزيد معدل سقوط الأمطار عن 102مم حيث تصل أحيانا درجات الحرارة إلى أكثر من ° 40 أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ ما يمكن نشاط حركة السياح في فصل الصيف.

4. الحمامات المعدنية: تتوفر الجزائر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، كما يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية.

5. المواقع التاريخية: تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة، وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية، وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي، وهي : تيمقاد، تيبازة، جميلة، الطاسيلي) تحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد)، قلعة بني حماد ، قصر بيزاب، القصبة.

كما تتوفر الجزائر على تراث ثقافي شعبي ، إذ يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية، منتوجات متنوعة للصناعة التقليدية موزعة عبر كامل تراب الوطن.

II. **عناصر الجذب السياحي في ولاية مستغانم:** هذه المدينة الساحلية، تسجل كل عام عدد مرتفع من السياح، تتميز بجمال البحر و فوائد الطبيعة الخلابة.

لا تزال بعض من شواطئها العذراء و الشاسعة غير مستغلة وسط مناظر طبيعية جميلة، كما تتمتع بمساحات كبيرة شرقا على طول الظهرة و المنحدرات و الغابات الساحلية إضافة إلى منطقة خصبة (المقطع) التي تستضيف العديد من أنواع الطيور المهاجرة في فصل الشتاء.

لولاية مستغانم شريط ساحلي يمتد على طول 124 كلم. تم إحصاء سنة 2011 ما يقارب 21 شاطئ مفتوح للسباحة و البعض الأخر في حالته الطبيعية، حيث أن الأغلبية منها تتمتع بوجود غابات بالإضافة إلى لمسة غربية على المناظر الطبيعية و التي تزينها الكثبان الرملية على الشواطئ.

معظم المواقع المتواجدة بولاية مستغانم تتوفر على مناظر خلابة تميزها تعاقب شواطئ طبيعية و متقطعة إضافة إلى المنحدرات المطلة على واد ملف الذي يصب في البحر.

كما أن المناطق الطبيعية، الغابات و المجاري المياه بدورها تمثل القيم السياحية الرائعة و عليه فإن ولاية مستغانم مخولة لأن تصبح قطب سياحي أساسي بغرب الجزائر.

المعالجة المائية: من ناحية أخرى فإن المنطقة لديها العديد من الينابيع المعدنية الجوفية، بحيث يمكن استغلال هذا الجانب من أجل ضمان و تدعيم التطور السياحي، ومن بين هذه الأماكن نذكر منتجع عين النويصي، مكابرتة المتواجدة ببلدية سيرات و سيدي بن شاعة (سيدي علي) التي لا تزال غير مسغلة.

هياكل الإيواء: ولاية مستغانم بها أكثر من واحد و عشرون (21) فندق مع قدرة استيعاب تقدر بـ 1460 سرير.

جدول رقم (01) يبين الهياكل الفندقية بولاية مستغانم

مياكل الفندقة		العنـوان	قدرة الإستقبال
الفتدق	الحضري	الساحل	شارع بن قـادة طيـب مستغانـم	45
		بلاسيو	28، شارع بن سي قدور بيبنيار –مستغانم -	36
	حول الشاطئ	سنوسيا	صلامندر – مستغانم -	112
		المنتزه	قطعة رقم 42 صبلات مزغران – مستغانم -	28
		الفتح	صبلات – مستغانم -	19
		مورستقا	صبلات – مستغانم -	92
		الساحل الغربي	صبلات – مستغانم -	18
		الشمس	شاطئ ويليس بن عبد المالك رمضان	44
فنادق للضيافة		روايال	52، شارع شريك سعيد – مستغانم -	41
		موناتك	01، شارع خليفة محمد – مستغانم -	71
		الجزائر	06، شارع أول نوفمبر 54 – مستغانم -	22
		الرياض	شارع الإخوة الثلاثة بن شيخ – مستغانم -	48
		البدر	03، شارع مختاري بن شاعة - مستغانم -	55
الإقامة السياحية		المنتزه	القطعة رقم 42 صبلات مزغران	94
		السفير	شاطئ ويليس بن عبد المالك رمضان	250
		أولاد بن زين	صبلات مستغانم	72
		الأمراء	صبلات مستغانم	128
		سنينات	صبلات مستغانم	50
		أفموس	صبلات مستغانم	225
موتيل		الباهية	شارع وهران بلدية أوريعة – مستغانم -	36
		الحوت	شارع وهران بلدية أوريعة – مستغانم -	28

المصدر: مديرية السياحة

ثالثا: تقييم أداء الحماية المدنية في القطاع السياحي من خلال مؤشرات إحصائية وصفية تسمح لنا بمعرفة واقع القطاع السياحي في ولاية مستغانم.

معوقات التنمية

تكمن جذور المشكلات المعيقة للتنمية في السياسات والإجراءات التنفيذية التي طبقت على المجتمعات ، وقد أدى استمرار الاستغلال السيئ وغير الموجه للموارد إلى تدهور أوضاع التنمية إلى الحد الذي تبدو فيه وكأنها انعدمت أو قلت بدرجة كبيرة ،مما يستوجب رفع المعونة المالية للحكومات مترافقا مع إيجاد سياسة أكثر فاعلية تهدف إلى تنمية الجماعات الصغيرة التي تعتمد على النشاطات الاقتصادية البسيطة .وتشجع في الوقت نفسه على تنمية النشاطات المستندة إلى الخدمات من خلال إقامة المشاريع المحلية.

أما على المستوى الاجتماعي فان من المشاكل الصعبة المتعلقة بالتنمية هي ضعف الشعور بالولاء المجتمعي ، إذ يميل العرف إلى تأكيد الولاء للقربى والقبيلة ولا يتجه إلى الدائرة الأوسع ، كما أن طبيعة الوحدات السكنية و نمط التعليم غير المرتبط بطبيعة حاجات المجتمع ومشكلاته وما يرتبط بهذا النوع من المشكلات.غير أن هناك الكثير من المعوقات التي تواجه التنمية المحلية منها ما يلي:

أولاً :معوقات اجتماعية:

إذا كانت إدارة التنمية بحسب مفهومنا هي دراسة لوظيفة الإدارة في المحيط الاجتماعي للدول النامية، فإنه من الضروري التعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية لإدارة التنمية. وتصيب التأثيرات البيئية عادة، وتظهر في الثقافة العامة للمجتمع، وفي مكونات الشخصية أي في التكوين البشري للمجتمع. ويمكن دراسة ذلك الجانب من زاويا ديموغرافية وسيكولوجية ومهنية وفي مجال دراسة التأثيرات الاجتماعية على تكوين الشخصية، ومن ثم على إدارة التنمية أن تكون أمام نوع من علاقات السبب والنتيجة التحكمية والنسبية في نفس الوقت، بمعنى أن التأثيرات الاجتماعية حتمية وتحكمية، إلا أن تلك التأثيرات غير جامدة بل تخضع للتغيير والتطور نتيجة للتغيير والتطور الاجتماعي. ومن ثم يصبح من الممكن تطوير بل وإعادة تشكيل مكونات ثقافة العامة لصالح إدارة التنمية. بل إن هذا التغيير يصبح ضروريا وحيوياً إذا أردنا لإدارة التنمية أن تنجح في تحقيق أهدافها. وهذه النظرة للموضوع وحتى تكون علمية يجب أن تأخذ القضية في كل أبعادها. بمعنى أننا عندما نعالج أحدى الظواهر الاجتماعية كجزء من نظام أعلى، فإن هذا يستلزم دراسة تأثيرها وتأثرها في داخل ذلك النظام الأعلى. فالثقافة إذا كانت تؤثر على الشخصية الاجتماعية فهي تتأثر بها. ويمكن القول أن الثقافة العامة والظروف الحضارية للدول النامية تمثل في الغالب عقبات يجب تذليلها أمام إدارة التنمية على أساس أن التقدم بعكس مفاهيم ثقافية وحضارية مختلفة .

ونلاحظ أن قدرات التطور الثقافي ليست متكافئة مع التغيرات الأخرى في البيئة الاجتماعية، بمعنى أن التغيير في النظم الاقتصادية أو السياسية أو القانونية يمكن أن تتحقق بسرعة أكبر من سرعة التغير المفروض في الثقافة العامة بل إن هذا هو جوهر المشكلة الاجتماعية في إدارة التنمية. أو كما يقول أحد كبار المتخصصين الاجتماعيين "التخلف الثقافي يعني أن العناصر الثقافية المادية تتغير تغيراً أسرع من العناصر الثقافية غير المادية" ونلاحظ أن المجتمع الثقافي لا يتغير بسرعة بعكس المجتمع المادي حيث يتم التطور والتغيير المادي السريع بواسطة قرارات سياسية تصدر فتغير من النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية في المجتمع المتخلف، ولكن يحدث هنا تناقض أساسي، وهو أن التغيير في الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية لا يصاحبه تغير في الجوانب الثقافية المتصلة به. لأن القيم الحضارية والثقافية لا يمكن أن تتغير بسرعة وبسهولة وبقرارات سياسية فقط. هنا تنشأ فجوة خطيرة بين صورة النظم الجديدة وحقيقة سلوك البشر العاملين في نطاقها. فمثلا قد يعمل الفرد في المصانع بثقافة فلاح في الحقل. وهذا التناقض بين التطور البطيء للمعتقدات أو القيم والأفكار والتطور البنياني النظامي المادي للمجتمع يسبب مشاكل كثيرة لتلك النظم الحديثة، وهذه هي ظاهرة التخلف الثقافي في المجتمع النامي. فكل تغيير في الجوانب المادية، يجب لنجاحه وتحقيق فاعليته أن تصاحبه مجموعة من المعتقدات الحديثة الملائمة له. ونلاحظ لذلك أن المشكلة الاجتماعية التي تواجهها عملية التنمية أخطر وأصعب مشكلات إدارة

التنمية لأن هذه المشكلات لا يمكن مواجهتها بإصدار قرارات سريعة. فالمعتقدات والقيم والاتجاهات السائدة في إطار الثقافة العامة هي مجموعة من الأفكار تحدد السلوك المرغوب فيه وغير المرغوب فيه في مجتمع من المجتمعات والمعتقدات غير مادية وغير ملموسة. إلا أن تأثيرها على الإنسان وتصرفاته أقوى بكثير من تأثير الماديات .

والمعوقات الاجتماعية لإدارة التنمية لا تحل إلا بتطوير الثقافة والمعتقدات والتحكم فيها. ونلاحظ أن هناك علاقة طرديه بين الثقافة العامة والمعتقدات الاجتماعية. وهناك نوعان من الضبط الاجتماعي والتحكم فيه وهما:

– **الضبط الاجتماعي الرسمي** :والنوع التقليدي له هو القانون ووسائل تنفيذه. فإذا قام القانون بحماية بعض المعتقدات الخاصة فإن ذلك يمثل السيطرة الرسمية، إذ يلعب القانون دوراً حاسماً في تقوية بعض العادات أو في اختفاء غيرها. ومن أمثال ذلك تعدد الزوجات، تشجيع الفتاة على التعليم، هدم الأفكار الرجعية الاجتماعية وهكذا، وقد يكون القانون أداة فعالة في خلق المعتقدات الاجتماعية الإيجابية اللازمة لإنجاح إدارة التنمية. وفي هذه الحالة يتصف القانون بصفة التقدمية من هذه الزاوية.

–**الضبط الاجتماعي غير الرسمي** :وهو السيطرة الأخلاقية أي مجرد استنكار الناس في مجتمع ما، عرفياً واتفاقا ضمنيا على استبعاد أشياء وترحيبهم بأشياء، وهذه السيطرة لها تأثير بعيد المدى في التنمية وهي أقوى في المجتمع المتخلف عنها في المجتمع المتقدم، حيث يستطيع الفرد تحدي تلك السيطرة بقوة أكبر. فالعرف الأخلاقي له سيطرة أقوى في الريف عنه في المدن بصفة عامة. أما في المجتمع المتقدم فالنظرة تختلف إذ يعتبر القانون وحده هو الذي ينظم الأخلاق وما عدا ذلك يترك للتقدير الشخصي للفرد .

وهكذا نجد أن تغيير العادات السلبية للتنمية أصعب في البلاد المتخلفة عما هو في البلاد المتقدمة. وهنا يرى الباحثون أن استخدام القانون في هذه الحالة لازم، مثل النص على فرض غرامات مالية بالنسبة لتصرفات معينة تكون سلبية إزاء تحقيق أهداف التنمية. فالقانون يستطيع أن يضع نظاماً أخلاقياً لإدارة التنمية، ولكن لابد أن يكون الجهد الأكبر على الأجهزة السياسية والقيادية التي عليها تقديم القدوة الحسنة للمواطنين عملياً لا نظرياً فقط وذلك على كافة المستويات القيادية.

ثانياً: معوقات سياسية:

نلاحظ أنه حتى يمكن البدء في عملية التنمية لابد من اتخاذ قرارات سياسية سريعة. والجانب السياسي لإدارة التنمية يحمل تناقضا أساسياً هو أن قرارات البدء في إدارة التنمية لا يمكن أن تتم إلا بمبادرة فورية لا تحتمل قيامها على مبدأ التشاور أو المشاركة السياسية، في حين أن القرارات التنفيذية العملية لإدارة التنمية لا يتأتى لها النجاح والفاعلية إلا بتأسيسها على أكبر قدر من المشاركة السياسية، وهنا نجد التعارض والفجوة بين ضرورة الاعتماد على العمل الثوري السريع من أجل بناء سياسات التنمية، وضرورة الاعتماد في الإدارة على المشاركة في صنع قراراتها. فالأسلوب العلمي في الإدارة هو المشاركة في صنع القرارات الإدارية، ومن الناحية السياسية أيضا فكرة التشاور أساسية لقرارات السياسة عامة. إلا أنه في حالات التحول الثوري لصالح التنمية قد يكون التشاور مستحيلاً. مثلاً قرار تأميم قناة السويس هو قرار سياسي مبني على أساس الاعتبارات التمويلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، متمثلة في إنشاء السد العالي، أي أنه قرار سياسي هام من وجهة نظر عملية التنمية الاقتصادية، وهنا نجد أن مبدأ التشاور أو المشاركة في صنع مثل هذا القرار إنما تعترضه عقبات ضخمة تجعله غير ممكن من الأساس، لأنه لو كانت القيادات السياسية قد حاولت وقتئذ أن تستخدم مبدأ التشاور قبل اتخاذ مثل هذا القرار لكانت التيارات المعادية مصلحياً قد ظهرت لتمنع صدور ذلك القرار أو على الأقل تضع عقبات خطيرة في طريق صدوره. وهذا النمط من القرارات السريعة الحاسمة السياسية في جوهرها والقائمة على التشاور المحدود جداً في نطاق بعض خبرات فنية معينة إنما وجدت في بدء عملية التنمية في جميع تجارب هذا القرن، ولكن في نهاية الأمر لابد وأن تلتزم إدارة التنمية بمبدأ التشاور أو توسع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرارات، ويبدو لنا أن إستراتيجية إدارة التنمية من وجهة نظر صنع قرارات تلك العملية تقوم على وجود مرحلتين متداخلتين هما:

– اتخاذ القيادة السياسية مجموعة قرارات سريعة على أساس مبدأ التشاور في أضيق نطاق وهي مرحلة حتمية في بدء انطلاق التنمية.

-توسيع قاعدة المشاركة أثناء عملية تنفيذ إدارة التنمية .

فالتنمية تحتاج لقرارات سياسية سريعة لا يمكن أن تؤسس على التشاور إلا في أضيق نطاق ولكن إدارة التنمية تحتاج إلى عكس ذلك. ونلاحظ هنا أن عدم تفهم القيادة السياسية للمرحلتين المذكورتين قد يؤدي إلى الإطالة الزمنية للمرحلة الأولى، وهنا تحدث مخاطرة تضخم وتقوية البيروقراطية وثقل وزنها وإضعاف الرقابة السياسية ومن ثم إضعاف إدارة التنمية ذاتها، ويصبح وكأن الهدف الوحيد للنظام السياسي الجديد هو تقويم البيروقراطية. فالبيروقراطية تستطيع أن تشل إدارة التنمية وتقضي على التنمية ذاتها بل وتهدم النظام السياسي الحديث ككل. والبيروقراطية تكون بالضرورة على حساب الكفاءة الإدارية، لعدم إتباع مبدأ التشاور، وهي قضية إدارية مثلما هي قضية سياسية.

ثالثاً: معوقات اقتصادية:

من أهم السمات التي تتميز بها إدارة التنمية أنها ذات طابع اقتصادي، أكثر ما يكون ظهوراً بالمقارنة مع الإدارة العامة التقليدية. ويعود ذلك إلى تعدد وتنوع نشاط إدارة التنمية مما يخلق نتيجتين أساسيتين هما:

- قيام الإدارة بإدارة أنشطة إنتاجية تستلزم أخذ النظرة الاقتصادية في الاعتبار.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الإداري مما يستلزم إيجاد مصدر كبير لدفع أجورهم.

وتهمنا النتيجة الثانية، فالأولى تكاد تكون قضية مفروغاً منها تميز إدارة التنمية بطابع الإدارة الاقتصادية، أما النتيجة الثانية فقد تمر دون أن يرى خطورتها البعض. أن نقص الموارد الاقتصادية للدولة قد يؤدي إلى خلق نظام أجور تتسم بانخفاض مستوياتها. ولن يعجز رجل الإدارة في هذه الحالة عن زيادة دخولهم من العمل بكل الوسائل غير المشروعة والتي يمكن أن تصبح بمرور الوقت ولكثرة ممارستها عرفاً إدارياً يجد الحماية اللازمة من رجل الإدارة أنفسهم. وهذا سوف يعني ضمن أشياء أخرى فقدان الإدارة لأهم مقومات قيامها. نقصد نزاهة أعضائها وموضوعيتهم في اتخاذ القرارات.

ومن المعوقات الاقتصادية التي ترتبط بتنوع الأهداف بإدارة التنمية ما يلي:

- صعوبة قياس درجة الكفاءة في عمليات الإدارة العامة للجهاز الحكمي. فالمعايير متعددة في طبيعتها: معايير مادية ومعايير معنوية نفسية.
- صعوبة التوصل إلى نظام موضوعي لتحديد مكافآت أو عقوبات العاملين في منظمات إدارة التنمية والمسئولين عنها.

ولكن هذه الصعوبات لا يجب أن تؤدي إلى تخلي إدارة التنمية عن الإحساس بأهمية وخطورة الجانب الاقتصادي لعمليتها. كما توجد جوانب أخرى للمشكلات الاقتصادية في إدارة التنمية، فالتخلف يتضح أكثر في قوى الإنتاج وارتباط ذلك التخلف في القوى الإنتاجية وعلاقاتها مع بنيان اجتماعي متخلف في قواعد مؤسساته وعادته وتقاليده.

ومن المعوقات أيضاً الانفجار السكاني، إذ يصل معدل الزيادة في السكان إلى 2% ويصل أحياناً إلى 3% في الدول النامية في حين يصل إلى 1% في الدول المتقدمة. إن الانفجار السكاني يمثل ضغطاً خطيراً على إدارة التنمية ويقلل من الإفادة من فوائد التنمية ويضعف قيمة جهود إدارة التنمية.

ومن المعوقات الاقتصادية في البلاد المتخلفة، والتي تؤدي عادة إلى انكماش دور الأفراد والمؤسسات الأهلية في عملية التنمية، ومن ثم إلى ظهور قيام الدولة بوظيفة أساسية في تلك العملية ويؤدي إلى انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي (الاستثمار) أي التخلف الواضح في الموارد المالية لعملية التنمية. ورأس المال عنصر هام من عناصر التنمية للحصول على وسائل التنمية. وترتبط تلك المشكلة بمجموعة من التعقيدات الثقافية كضعف الميول الادخارية وضعف ملكة الابتكار.

رابعاً: معوقات إدارية:

إن عملية التنمية تتسم أساساً بالاتساع الهائل كما ونوعاً في دور الجهاز الإداري في البلاد النامية والحجم الكبير من المعوقات والمشكلات. وأهم هذه المعوقات الإدارية في الدول النامية يمكن تقسيمها إلى:

.**معوقات تاريخية:** ترجع أساسً إلى التغيير السريع في وظائف الجهاز الإداري، فقد كانت هذه الوظائف تتركز في ميادين تقليدية في الإدارة العامة المألوفة مثل حفظ النظام والأمن وإدارة المرافق التقليدية في الدولة، ولكنها في فترة زمنية قصيرة تحولت إلى وظائف اقتصادية تربوية – ثقافية – اجتماعية – ويعني ذلك أن الخبرات التقليدية تعد غير صالحة للجهاز الإداري في البلاد النامية ولا تفيد كثيراً في تحقيق أهداف التنمية. وقد لاحظ أحد خبراء الإدارة العامة الأمريكية في تقرير له أن جهاز الخدمة المدنية في الهند واحد من أحسن عشرة أجهزة خدمة مدنية في العالم، ثم يضيف تناقضاً صارخاً وهو أن هذا الجهاز لا يلائم ظروف التنمية في الهند .

معوقات تنظيمية: وتعود هذه المعوقات إلى وجود نقص واضح في تنظيمات إدارة التنمية وعدم إتباع الأسلوب العلمي في مجالات كثيرة أهمها (توصيف الوظائف ووضع النظم واللوائح والإجراءات الإدارية الملائمة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري وعدم التناسق بين السياسة والإدارة)

فالتنظيم الإداري لا يتمكن من ملاحقة القرارات السياسية في أحيان كثيرة مما يصعب معه خلق التنظيم الملائم لمواجهة تنفيذ تلك القرارات، وكثير من القرارات السياسية لا يتم التنسيق بينها وبين التنظيم الإداري أو القرارات. وهناك معوقات تنظيمية أخرى تعود إلى تعدد النظم الإدارية اللازمة لإدارة التنمية. فالإدارة الحكومية التقليدية والقطاع العام والإدارة المحلية كل منها يحتاج إلى نظم إدارية مختلفة، مما يخلق صعوبة خلق التنظيم الإداري المتناسق.

خامساً: معوقات بشرية:

وهي نقص الإداريين الفنيين الأخصائيين اللازمين لإدارة التنمية وخصوصاً في المجالات الدقيقة كوظائف الحفظ والتخزين والشراء والإشراف، حيث أنه لم يكن في معظم الدول النامية مؤسسات تعليمية تؤهل هؤلاء بالقدر الكافي للقيام بوظائف في إدارة التنمية هي مشكلات ذات طبيعة متعددة الجوانب، وأنه لا يمكن لعلاجها إلا بأخذ النظرة الفاحصة والشاملة، وهذه هي الإستراتيجية الصحيحة لكل من إدارة التنمية والإصلاح الإداري.

الخلاصة :

يمكن أن نلخص في الختام أن السياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية وأكيد أن الجزائر رغم ما تملكه من طاقات نفطية إلا أن تحقيق التنمية الفاعلة دائما خاصة في القطاع الاقتصادي على الاستعانة بأكثر من مورد (صناعي ،زراعي ، سياحي) ويعتبر القطاع السياحي مورد إضافي إن أحسن استغلاله والسياحة مرتبطة بفكر الوعي لدى أفراد المجتمع هذا ما يتطلب التموين مع تحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد البلوغ أهداف سياحية وهي دورها أهداف التنمية المنشودة هذا ما يجعلنا نفكر منظومة مجتمعية على الأمد البعيد تجسيدا للبعدالسامي للتنمية المستدامة

إن التحدي الكبير الذي يواجه الجزائر في تنشيط وتفعيل القطاع السياحي مما يسمح له بتحقيق نتائج مرضية، وخاصة أن هناك بعض النقائص جوهرية مما يترك أثار على جودة الخدمات السياحية وسمعة السياحة بالجزائر سواء من ناحية اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن مساهمة السياحة ضعيفة في الناتج المحلي كما أن ضعف الاستثمارات السياحية يتجلى من خلال ضعف مساهمة السياحة في امتصاص البطالة ونسبة العمالة في القطاع محتشمة من جهة وفي نسبة نمو حجم الاستثمارات الذي لا يتعدى 3% من جهة أخرى، واحتلال الجزائر المراتب الأخيرة في التنافسية السياحية .

على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل إرساء قاعدة سياحية متينة من خلال محاولتها توفير مناخ استثماري مناسب لتحقيق الأهداف المسطرة كمنح تحفيزات جبائية للمستثمرين، ومنح تسهيلات في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية، إلا أن هذا لم يكف للوصول بالجزائر إلى وجهة سياحية بالدرجة الأولى .وذلك ظرا لطبيعة العوائق التي تعيق تطور هذا النوع من الاستثمارات في الجزائر كجانب تمويل المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي، والذي اهتمت به الدولة لكن يبقى هذا الأخير مشكلا عويصا في ظل وجود مشاكل إدارية وبيروقراطية وأخرى سياسية بالدرجة الأولى.

الاقتراحات:

المراجع:

1. خالد الكواش،السياحة،مفهومها-أركانها-أنواعها،دار التنوير للنشر و التوزيع،الجزائر،الطبعة الأولى،2007.
2. مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى،2001.
3. حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
4. كشكوش بومدين، التسويق السياحي، مقاربة اقتصادية واجتماعية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2002.
5. أحمد محمود مقابلة ، صناعة السياحة،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى،2007.
6. ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 1997.
7. زيد عبوي، فن إدارة الفنادق و النشاط السياحي،دار كنوز المعرفة للنشر و لتوزيع،عملن ،الأردن،ط2008.
8. ربان درويش، الإستثمارات السياحية في الأردن: الحصيلة والآفاق المستقبلية ،مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
9. المنظمة العالمية للسياحة." مفاهيم، تعاريف وتصانيف لإحصاءات السياحة"، دليل فني رقم 1 ، 1995.
10. مروان السكر، السياحة مضمونها و أهدافها، دار مجدلاوي، الأردن 1994، ص 11.
11. علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010.

12. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف،2011.

13. [1] عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2001، ص 13.

14. غربي أحمد **"أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"**، مجلة البحوث والدراسات العلمية،المركز جامعة المدية، العدد الرابع، 2010

15. Jean –pierre LOZATO-GIOTART ,Géographie du tourisme de l’espace consommé à l’espace maîtris*é*,éditions PEARSON ,France ,2003
16. Pierre Py : le tourisme, un phénomène économique, édition les études de la documentationfrançaise, Paris 1996.
17. Pierre-Noel Denieuil**, introductionaux théories et à quelques pratiques du développement local et territorial**, Analyse et synthèse bibliographique en écho au séminaire de Tanger (25-27 Nouvembre1999), Bureau international du travail Genève,2005.